الأفعال الناسخة في شروح الكافية المطبوعة في القرن الثامن والتاسع للهجرة (دراسة موازنة).

الأستاذ المساعد الدكتور: أسامة عبد الغفور الطالب: داود سلمان حسين.(مديرية تربية كربلاء)

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية.

الملخص

مهما كان البحث في ميادين اللغة العربية الرحبة, فإنه لا يفي بكل المعاني والأفكار التي تنمّ عن التجدد والتطور الفكري للمجتمعات. فعند تناول مرحلة من مراحل نشأة النحو والأصول ترى الجهد بائنًا في ترسيخ تلك القواعد النحوية. وعند الانتقال إلى مرحلة ما, فلابدّ من إضفاء شيء مما تنتجه العقول في الزمن الجديد, لذا نجد أصحاب شروح الكافية قد وضعوا نصب أعينهم حمل هذه القواعد وإظهارها بأحسن صورة من دون المساس بالقاعدة الأصلية المستقاة من استقراء لهجات القبائل. لذا كان بحثنا في التوجيه النحوي للأفعال الناسخة, وكيف حللها الشرّاح للوصول إلى المعنى المناسب لوضعها وما تؤول إليه إذا ما لبست ثوبًا آخر من الإعراب أو صيغة صرفيةٍ ثانية. وهذا يدلّ على مدى توسع المجال الذي تتحول فيه اللفظة الواحدة, مما أدى إلى تعدد التأويلات والتحليلات للكلمة الواحدة التي تؤثر على الجملة ومن ثم على النص كله.

Abstract

No matter how much research is done in the broad fields of the Arabic language, it does not fulfill all the meanings and ideas that reflect renewal and intellectual development of societies. When examining one of the stages of the emergence of grammar and principles, you see that effort is evident in consolidating those grammatical rules. When moving to a certain stage, it is necessary to add something that is produced by minds in the new era, so we find that the authors of the Kafiyyah commentaries have set their sights on carrying these rules and showing them in the best way without prejudice to the original rule derived from extrapolating the dialects of the tribes. Therefore, our research was in the grammatical orientation of abrogated verbs, and how commentators analyzed them to arrive at the appropriate meaning for their situation and what they devolve into if they wear another form of parsing or a second morphological form. This indicates the extent of the expansion of the field in which a single word is transformed, which has led to multiple interpretations and analyzes of a single word that affects the sentence and thus the entire text.

المقدمة:

النحو العربي هو جزءٌ مهم من أجزاءِ المادة اللّغوية المتداولة في اللسان العربي, وهو كذلك من أهم علوم اللغة العربية؛ لدورِهِ الكبيرِ في فَهمِ مقاصدِ الكلام والتراكيبِ اللّغويةِ ومعرفة مدى قوتِها من ضعفها وصحتها واستقامتها.

إذ يعد من أنفع العلوم وأعلاها قدرًا بشهادة علماء اللغة لتركيزه على العلاقة بين التركيب اللغوي للكلام ومعناه الدلالي والفكري.

وفي هذا البحث سيتمّ تناول غاية من غايات النحو, وهو الوصول إلى أقرب صورة للمعنى الذي يناسب السياق والمقام. والوصول إلى هذا يكون عن طريق التوجيه النحوي في قسمٍ من أقسام الكلام, وهو الفعل الذي يمثل أساس استمرار الجملة الفعلية في حدثها وزمنها, وقد اختيرَ نوعٌ من أنواع الأفعال وهي الأفعال الناسخة التي تمثل صورة من صور الأفعال, ووضعها في مصاب التأثيرات الفعلية؛ لكونها تتأثر بالعامل والمعمول. ويسبقُ هذا البحثَ مقدّمةٌ وتمهيد أذكر فيه تعريف الفعل ومدى تأثيره في الجملة. ومن المصادر المعتمدة في هذا البحث كتب شروح الكافية مثل البسيط لركن الدّين(ت 715هـ), والموشح للخبيصي(718هـ), والنجم الثاقب لصلاح بن محمد(849هـ), ومنهاج الطالب لأحمد بن الرّصاص(من علماء القرن التاسع الهجري), والفوائد الضيائية للملّا جامي(898هـ), فضلًا عن مقدّمة الكافية لابن الحاجب(ت646هـ). مع الاعتماد على الكتب النحوية الأصيلة كالكتاب والمقتضب والأصول والمغني وغيرها من المراجع والمصادر.

التمهيد (الأفعال):

الجملة الفعلية:

وهي تركيبٌ قائمٌ على أساسِ القوةِ والعملِ ويعتمدُ على الإسناد, فالفاعل هو المسند إليه والفعل هو المسند. وأغلب الأفعالَ هي نتاجُ الأفكار, ومن ثمّ يليها الفاعل الذي بدوره يقومُ بأفعالٍ عديدةٍ وفي أزمان مختلفة. فلا يمكن أن يصدرَ فعلٌ إلا بفاعل, فقال في تعريفه : "الفعل: ما دلّ على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[1]. وبحسب تقسيم النحويين للكلام فإنّ الفعل هو أحد أقسامه الثلاثة: (الاسم, والفعل, والحرف)[2]؛ لكنه يختلف عن النوعين الآخرين. فالاسم يدلّ على مسمًّى, والحرف يدلّ على معنى في غيره. فالفعل يحمل المعنى والصورة الذهنية سويّة في لفظه, لا في غيره. وفي بحثنا هذا سنتناول نوعًا من الأفعال وهي الناسخة وبالتحديد (الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة), ومن صفات هذه الأفعال أنها تدخل على المبتدأ والخبر, فترفع الأول كرفع الأفعال الصحيحة للفاعل, وتنصب الخبر كالمفعول به, مع الفارق في المعنى.

الأفعال الناسخة

أمّا الأفعال الناسخة فهي جزء من الأفعال, غير أنّ ميزتها هو دخولها على الجمل الاسمية, ومعنى الناسخة هي التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخهما, أي إنها تغيّر الحكم لفظًا ومعنًى[3]. ومن هذه الأفعال

1- الأفعال الناقصة:

تعدّ هذه الأفعال عاملة في ما بعدها, وبذلك تكون شريكة مع باقي الأفعال بنقصانها واحتياجها إذا جاءت بعدها الجملة الأسمية, وقد اشتهرت بهذا الاسم كما هو في (كان وأخواتها), وفي ذلك قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدٍ فمن ثَم ذُكِرَ على حِدَته وَلم يُذكرْ مع الأول , ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لَم يجز في ظننتُ الاقتصارُ على المفعول الأول ,لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمّة ... وذلك قولك: كانَ ويكونَ, وصار, وما دام, وليسَ وما كانَ نحوهنَّ من الفعلِ مما لا يَستغنى عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك, فإنما أردتَ أن تُخبِرَ عن الأخوة, وأدخلتَ كانَ لتَجعل ذلك فيما مَضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول من ظننت. وإن شئتَ قلتَ : كان أخاك عبدُ الله, فَقدمتَ وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فِعل مثلهُ, وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَب, إلى أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[1], وهنا سيبويه قد أطلق على المبتدأ (اسمَ الفاعل), والخبر(اسمَ المفعول). وذلك من باب الشبه للفاعل من حيث الرفع, ومن حيث النصب للمفعول[2]. وفي معنى النقصان يُعلل ركن الدين ذلك في سببين؛ وهما أنّ "سائر الأفعال دالٌّ على الحدث, وهذه الأفعال لا تدلّ إلا على الزمانِ فقط, – وإنّ– سائر الأفعال يتمُّ بمرفوعه, وهذه لا تتمُّ به, وتحتاج إلى منصوبٍ ليُفيدَ ولِيكونَ كالعوض من الحدث المسلوبِ عنه"[3], والخبيصي يرد مورد ابن الحاجب في أنّ النقصان هو اقتصار الفاعل حالة واحدة, فهي: "**ما وُضعَ لتقرير الفاعل على صفةٍ, وهي: (كان) و (صار)...**"[4], أي إنّ هذه الأفعال تُنسب إلى الحال الذي يكون عليه الفاعل, وبما أنّ الفاعل لا يأخذ أو لا يكون إلا على هذه الحالة, لذلك سمّيت (ناقصة)[5], كقولنا: (صار الماءُ ثلجًا), فقد اتصف الماءُ بصفة التحويل والصيرورة, وهذه الصفة جاءت من الفاعل لتختار الفعل المناسب لهذه الحال. ويقول ابن الرصّاص في سبب نقصانها إنها: "لا تبنى لما لم يُسمَّ فاعله"[6], لكنّه لم يستثنِ بعضَها, فيمكن بناء(صار) إلى (صِيرَ) و (يُصار), ولكنّ الأغلب فيها على هذا النحو, لذلك أخذَ الأقلّ بالأكثر. وفي هذه الخاصية يُفسّر الملا جامي المسألة من باب العُمَد والفروع, لذلك يعدّ الفاعل عمدة، كسائر قول النحويين, إذ يقول: "ولا شكّ أنّ هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأنّ ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة, فكل من طرفيها خارج عنها. فخرج من الحد الأفعال التامة؛ لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها, فكلٌّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده. وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الأفعال الناقصة, لا التامة لاشتمالها على معانٍ زائدة على ذلك التقرير, كالزمان في الكل, والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها"[7]. ويمكن القول إنّ الأفعال عُرفت بالقوة والعمل ومنها اللازم والمتعدّي, وأكثر ما جعلها ناقصة هو الفعل اللازم, فهو تامّ, فإذا ذُكرت هذه الأفعال خُيّل في الأذهان لابدّ من معمولين بعدها؛ لذلك جاء النقص بها.

أولا: كان وأقسامها:

يذكر المصنّف أنها ثلاثة أنواع[8]:

1- أن تكون ناقصة.

2- أن تكون تامّة.

3- أن تكون زائدة.

1- كان (الناقصة):

وهي فعل ماضٍ ناقص, أشبَهت الفعل لفظًا لا حقيقةً, لذلك وجب عليها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: (كان زيدٌ قائمًا), وتفيد اتّصاف المبتدأ للخبر في الزمن الماضي, قيل: إن كان الماضي منقطعًا أو دائمًا[9], وكما يقول الخبيصي: "كان تكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ماضيًا دائما وهو الأصل, كقول الشاعر:[الوافر]

ولكنّي مضَيتُ ولم أجدّفُ وكان الصبرُ عادةَ أوّلينا

أو منقطعًا بقرينة حالية, كقول الفقير: (كان لي مالٌ) أو مقالية[10], كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾[آل عمران/ 103]"[11], فالخبيصي يريد أن يبيّن أنّ دلالة كان هي الماضي الدائم إلا إذا جاءت قرينة فقطعت الدوام والاستمرار. فطبيعة اللفظة ودلالتها هي التي تحدد ذلك, فكلٌّ يعرف أنّ المالَ قابلٌ للزوال, فالمعنى هو الذي قطع كينونة الفعل, لأن المتكلّم يودّ الاعتذار من عدم امتلاكه المال, لذلك قدّم الخبر وقطع الزمن. أمّا المقالية فهي في معرض الحديث عن زمانين منقطع ودائم وكلاهما ماضيانِ. وعلى ما أظنّ أنّ الجملتين تحملان الجزء الثاني من المعنى وهو الماضي الدائم, وهو (الفقر) و(الأُلفة والمحبة). ويقول صلاح بن محمد: "وبعضهم قال: لا يكون خبرها إلا منقطعا بكل حال, ويحكم بزيادتها... ورُدّ بأنها لا تزاد ناصبة اتفاقًا ولا رافعة على الأفصح... والذي يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضي مفيد الانقطاع مطلقًا, بل تقول: أمّا عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه, لأنه لا معنى للماضي إلا أنه قد وُجدَ وانقضى, وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه نحو قولك: (قد صمت أمس وأنت صائم) فإذا كان هذا معنى الماضي فلا إشكال ولا تأويل, ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفورًا رحيمًا فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمة, لأنه إذا كان غفورًا رحيمًا فيما مضى كان آنس للقلبِ وأدعى إلى التوبة, إذا كانت هذه صفته قديمًا وأخيرًا, ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله في الحال"[12], وبهذا تكون الرحمة الإلهية قد عمّت كلَّ شيء, فإذا (كان) بالماضي آنس للقلب, وبقوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[13], بالأمر والحال, فتكون (كان) منقطعة لفظا دائمةً معنًى, والله أعلم.

وتكون كان (الناقصة) بمعنى صار, كقوله تعالى:﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (6) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾[14]. وكقول الشاعر:

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحَزْنِ قد كانت فراخًا بيوضُها[15]

مما تقدّم في البيت, وجود حالات تركيبية أدّت إلى معانٍ جديدة, فإنّ تقديم خبر كان (فراخًا) على اسمها (بيوضُ), قد أضفى على معنى (كان) الانتقال والصيرورة, إذ جاء في قول أحمد الرصّاص: "ولو لم تُجعَل – كان – بمعنى صارَ لأدّى إلى أن تكون الفراخ قبل البيض, والمعلوم خلافه"[16]. فلو قيلَ: إن لم يتقدّم الخبر على المبتدأ فهل يتغير معنى (كان)؟ الجواب: لا يتغيّر؛ ولكنّ التأكيد على أنّ البيوض صارت فراخًا وذلك عن طريق الحرف (قد), وتقديم الفراخ لأهميتها في معنى البيت, لذلك تلاءم التقديم ومعنى (كان). ويذكر لنا ركن الدين أنّ بعضهم فسّر قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/ 34], بمعنى (صار) على التأوّل[17], وفي هذا التأويل رأيان يذكرهما الزمخشري في ضوء ما يحمله الاستثناء من معنى, وذلك في قوله: "﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾, استثناء متصل, لأنّه كان جنّيًا واحدًا بين أظهر الألوف من الملائكة مغمورًا بهم, فغلبوا عليه في قوله: (فسجدوا), ثمّ استثنى منهم استثناء واحد منهم, ويجوز أن يجعل منقطعًا... ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾. من جنس كفرة الجنّ وشياطينهم"[18], فعلى معنى الاستثناء المتصل تكون (كان) بمعنى (صار), أي: كان من الملائكة فصار من الكافرين, فهنا أصبح الانتقال من الجنسِ نفسه؛ أي من الايمان إلى الكفر, وإذا كان الاستثناء منقطعًا, فاصبح الانتقال من صنف الملائكة إلى صنف الجنّ, كما في قوله تعالى:﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾[19].

(كان) تامّة:

غالبًا ما تكون (كان) ناقصة تحتاجُ إلى خبرٍ ولا تتمُّ باسمها المرفوع, وهذه الصفة صارت سمةً طغَتْ على هذا النوع من الأفعال. إلّا أننا نجدُ بعضَ التراكيبِ قد اختصّت دلالتُها أن تكونَ فيه (كان) تامّة, إذ لا حاجةَ لمفعولها. لكن هذا الأمر يحدث كون الفعل (كان) يُعطي في هذا التركيب معنىً آخر. يقول سيبويه: "وقد يكون لكانَ موضعٌ آخر يُقتَصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله, أي قد خُلقَ عبدُ الله. وقد كان الأمرُ, أي وقعَ الأمرُ. وقد دامَ فلانٌ, أي ثبُتَ"[20], فهنا (كان) قد لزمت مرفوعها وبهما تم الكلام وحسُنَ السكوت عنده. والتركيب الذي فيه (كان) لولا انزياحها لمعنى آخر لاحتاجت إلى مفعول, ولكنّ هذا المفعول يُمكن أن يُقدّر؛ لأن المعنى الذي وضعت من أجله (كان) لم تكن هي المقصودة فاختُصر فيها, كما في قول ابن السرّاج: "...أن يكون بمعنى وقع وخلق فتكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر, وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد, أي: مذ خلق"[21].

أمّا أصحاب الشروح فينظرون إلى (كان) بحقيقتها وقدرتها على الاكتفاء, كأنها مخلوق فطري, يقول فيها ركن الدين بعدما ذكَّره: "وهو أن تكون تامّة, فهو حينئذٍ فعلٌ حقيقيٌّ يرتفعُ ما بعده بالفاعلية كما يرتفع ما بعد قامَ, وهو بمعنى وقعَ وحدثَ, كقولهم كانت الكائنةُ, والمقدورُ كائنٌ, وكقوله تعالى:﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[22], وإنّما ختم ركن الدين كلامه بالآية؛ ليبين قوة كان, كما في أمر الله سبحانه وتعالى فلا شيء محتاج بعد خلقه للشيء. وأيضًا تجيءُ (كان) تامّة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[23], فهي هنا بمعنى ثبُتَ ووُجدَ[24].

(كان) الزائدة:

يظهر أنّ النحويين حينما استرسلوا بمعاني (كان), ظهرت الحاجة إليها في النصوص التي وردت فيها, وقد غيّرت المعنى من حالٍ إلى حالٍ. وهذا عندهم من أصول المعنى المعجمي للكلمة. لذلك حين ترد اللفظةُ في الجملة ولا تؤدي واحدًا من المعاني التي اعتادوا عليها, وقد حكموا عليها أنّها مستعملةٌ في كلام العرب؛ فإنهم يرجّحون بزيادتها. وذلك لعدم حصول تغيير بمعنى تركيب الجملة. ومن ذلك قول الرضي: "اعلم أنّ (كان) تزاد غيرَ مفيدة لشيء. إلّا محض التأكيد, وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"[25], فالتأكيد ليس بشيء يُضاف إلى المعنى العام للجملة, سوى تثبيتها في نفس المخاطب. أمّا عند ركن الدّين فهي زائدة لفظًا ومعنًى, كما في قوله: "...أن تكونَ زائدةً في اللفظِ دون المعنى, كقولك: زيدٌ كان قائمٌ, أي زيدٌ قائمٌ كان...وأن تكون زائدة في اللفظ والمعنى, كقوله تعالى:﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[26], أي: كيف نكلِّم مَن في المهدِ صبيًّا. وإنما دخلت كان ههنا تحسين للكلام وتوكيدًا[27] له, ونُصبَ (صبيّا) على الحال"[28], أظنّ أنّ (كان) في الآية ليست زائدة لا (لفظًا) ولا (معنًى)؛ وذلك لأنهم سألوا متعجبين، وتعجبهم كان على حالتين؛ الأولى: أنهم كيف يقومون بهذا العمل وهو خارق للعادة. والثانية والأهم: خوفهم من أن يكونَ عملهم هذا مضربَ مثل بخفة العقل وهم زعماء القوم, والمثل هو في عداد الماضي و(كان) وضعت للماضي.

أمّا الخبيصي فقد بيّن أن زيادة (كان) مشروطٌ بعدم إعمالها وتأثر ما بعدها إذا كان فعلًا وفاعلًا أو مبتدأً وخبرًا, إذ يقول: "وزائدة وجودها كعدمها بين مسندٍ ومسند إليه, نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا), و(لم يُرَ كانَ مثلُهم). وبين صفة وموصوف"[29]. أمّا ابن جماعة فإنه يجعل أحد شروطها لكي تكون زائدة, أن تكون حشوًا في الجملة[30].

ثانيًا: صار:

جاء في معنى (صار), أنه الجعلُ, تقول: صيّره, أي جعله[31], بمعنى نقله وحوّله. فأصل اللفظة يشيرُ إلى المعنى الذي تفيدُه.

وهذا المعنى لا يختلف عنه في التراكيب النحوية. فضلًا عن عملها من رفعٍ ونصبٍ للجملة الاسمية. جاء في المفصّل: "ومعنى (صار) الانتقال, وهو في ذلك على استعمالين: أحدهما قولك: (صارَ الفقيرُ غنيًّا, والطّينُ خزفًا), والثاني (صارَ زيدٌ إلى عمرو). ومنه كلّ حيٍّ صائرٌ إلى الزوال"[32], بمعنى أنّ الانتقال على ثلاثة أنواع:

1- الانتقال العلوي: وهو إذا كان اسمها صفةً. يعني أن الانتقال نحو الرقي والأفضل, أي: من الفقرِ إلى الغنى, ومن الطّين إلى الخزف, وهذا يدلّ على التطور.

2- الانتقال الأفقي: وهو إذا كان اسمها ذاتًا. فهو الانتقال المعنوي لا الظاهري.

3- الانتقال السفلي: إذا كان مرفوعها اسم جنس. فهو الانتقال المستتر, وكل انتقال لا تظهر فحواه فهو فناء.

وإذا ما انتقلنا إلى التفكير عند أصحاب الشروح وجدناه يأخذ بهذه المعاني ويُضيف أسباب الانتقال. يقول ركن الدّين: "وأمّا صار فهي للانتقال من صفة إلى صفة, وهي على وجهين:

أحدهما: باعتبار العوارض كقولك: صار زيدٌ غنيًّا, وصار زيدٌ إلى عمرٍو.

وثانيهما: باعتبار الحقائق, صارَ الهواءُ ماءً أو نارًا"[33]. **والحالة الثالثة**, وهي الانتقال السفلي, يسمّيها الخبيصي: (التامّة), لأنها تتعدّى بـ(إلى)[34]. ويُلحقُ بها ألفاظ تدلّ على الانتقال منها: "آلَ ورجعَ واستحالَ, قال الشاعر: [الكامل]

إنّ العداوةَ تستحيلُ مودّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحسناتِ

وتحوّلَ, كقوله[35]: [الطويل]

وبدّلتُ قَرْحًا داميًا بعدَ صحّةٍ فيالَك من نُعمى تحوّلنَ أبؤسا

وارتدَّ كقوله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾"[36], وفي هذه الألفاظ لا يُميز بين دلالاتها, وإنما تحمل المعنى العام وهو التحويل من شيءٍ إلى شيءٍ. ففي البيت الأوّل؛ استعملَ الشاعر الفعل (استحال) لما في العداوة من حالٍ صعبةٍ. جاء في اللسان أنّ الشيء بعد الاستواء يصبحُ مستحيلًا [37], لذلك طُلبَ منه العدول والانتقال إلى المودّة. وفي البيت الثاني أنّ النعمة يصعبُ الحفاظ عليها لذلك من اليسير أن تنتقل إلى البؤسِ والحرمان. لذلك لا تحتاج إلى الفعلِ الصعبِ من الاستحالة, فهي تتحول بسهولة, فالسياق العام مع الفعل الناقص تحدد معنى البيت الشعري.

ويُضيف ابن النحوية (حارَ), كقول الشاعر لبيد[38]:

وما المرءُ إلا كالسِّراج وضوئِه يَحور رمادًا بعد إذ هو ساطعُ[39]

وذلك لأنّ الانتقال في هذا البيت له دلالة خاصّة. فمعنى حارَ هو الرجوع[40]. لذلك عمَدَ الشاعرُ أن يستعملَ الفعلَ (حار) بمعنى صار, لأنّ التحويل في هذا البيت من الجيدِ إلى الرديء, ولا يتبادرُ إلى الذهنِ إذا ذكرتَ الفعل (صارَ) إلا الجودة والتقدّم, على عكسِ ما هو موجودٌ في البيت.

ثالثًا: أصبح وأمسى وأضحى:

هذه الأفعال تفيد "**اقتران مضمون الجملة بأوقاتها, وبمعنى صار, وتكون تامّة**"[41], فالاقتران هذا عند الرضي يكون بالناقصة منهن وهي على نوعين: الأول, باعتبار الزمن الذي تدلّ عليه صيغة الفعل مطلقًا؛ أي الماضي والحال والاستقبال, وهي بمعنى (صار). والثاني: باعتبار مضمون الجملة الذي يدلّ عليه الفعل, أي في الصباح والمساء والضحى.[42], أمّا التامّة فهي لا تملك القوّة للتعدّي. لأنّ الوقت فيها واضحُ الوقت. يقول ركن الدين في

هذا النوع : "...أن يفيد معنى الدّخول في هذه الأوقات, نحو: أصبح زيدٌ إذا دخل في الصّباح, نحو أظهرَ وأعتمَ. ومنه قوله[43][الطويل]:

ومن فَعلاتي أنّني حَسَن القِرى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها

أي: دخل جليدُها في الضُّحى, وهي على هذا الوجه تامّة مستغنيةٌ عن الخبر"[44], وذلك لأنّ الوقت ظرف قد احتوى الاسم فلم يحتج إلى الخبر. وهي عند سيبويه بمنزلة الأفعال اللازمة إذ يقول: "وكما يكون أصبح وأمسى مرّةً بمنزلة كان, ومرّةً بمنزلة قولك اسْتَيقَظوا ونامُوا"[45], ويقصد بذلك (الناقصة) و(التامّة).

أمّا النوع الثالث فهي الزائدة, وقد ورد مثل هذا النوع عند الرضي, إذ يقول: "وحكى الأخفش زيادة (أصبح) و:(أمسى), بعد (ما) التعجب, مثل كان, في لفظين, وهما: ما أصبح أبردها. وما أمسى أدفأها, وردّه أبو عمرو, وقال السيرافي: أنه ليس في كتاب سيبويه, وإنما كان حاشية في كتابه"[46]. ولم يذكر أحدٌ من أصحابنا هذا النوع إلا ابن جماعة, وأسند هذا الرأي بغير التعجب " ومنه قول الشاعر[47][السريع]:

عدوُّ عينيك وشانيهما أصبح مشغولٌ بمشغولِ" [48]

وهذا النوع نادرٌ وشاذٌ, كما شذّ في كان. ذكر ذلك الأشموني, إذ قال: إنّ "تخصيص الحكم بها – كان – أنّ غيرها من أخواتها لا يُزاد, وهو كذلك, إلا ما شذّ من قولهم: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها), وروى ذلك الكوفيون"[49]. ويمكن القول إنّ زيادة (أصبح) واردٌ هنا حين ذكرها بعد (ما) لأنّ هذه الصيغة تتمّ من دون (أصبح), لكنّ الزيادة هنا للتأكيد؛ وذلك لأن البرد صباحًا والدفءَ مساءً. وإنّما قيلت هذه الصيغة بعد مضي الوقت. وهو جوابٌ لسائلٍ يسأل عن البرد والحرّ في هذا الموضع, فإن قيل: ما أبردها؟ وما أدفأها؟ لم يتحقق المعنى التام, لذا ذُكر الصباح والمساء للتأكيد .

ظلّ وبات:

وقوله:" **و(ظلَّ) و(بات) لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما, وبمعنى (صار)** "[50] , فالمعنى المعجمي للفعلين يدلّ على الزمان, وبما أنّ الزمانَ غيرُ ثابتٍ؛ لذلك نراها تخرج لمعانٍ أُخَرَ كـ(صار), فهذا الفعل يدلّ على الانتقال. وبما أنّ الزمان تتنقلُ فيه الأحداث لذلك نجد أنّ صار تكون مع الماضي والمضارع. كما يقول ركن الدّين: " والذي حملهم على جعل ظلَّ بمعنى صار مجيئُها لعموم الزمان, كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[51],﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[52]"[53].

وأمّا قول الشاعر[54]: [الرجز]

أظلُّ أرعى وأبيتُ أطحنُ والموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ

ففيه خلافٌ في معنى الأفعال الناقصة, فالخبيصي يرى أنهما يدلّان على وقتيهما بالنهار والليل[55], وابن جماعة يأخذ معنى ظلّ بمعنى (صار), ويترك (بات)[56], ورأي الخبيصي أرجحُ من ابن جماعة؛ لأنّ الرعيَ في النهار, والطحنَ في الليلِ, ولعلّ ابن جماعة حينما أسند معنى (باتَ) على (ظلّ), فإنّه قد جعل صدر البيت حالًا, أي إنّي صرتُ إلى هذا الحال؛ أرعى نهارًا وأطحنُ ليلًا, حتى أصبح الموتُ أهونَ من هذه الحال, والدّليل على انتقال حاله؛ هو أنه صارعَ الموتَ, أي إنه كان يعيشُ في بعضها برخاءٍ, فحين انتقل وصارَ إلى بعضٍ آخر فضَّلَ الموت عليها.

رابعًا: مازال وما برح وما فتئ وما انفك:

نلحظ أنّ هذه الأفعال قد لازمت حرف النفي (ما), وبهذا تغيير لمعناها؛ وذلك لأنّ النفي يثبتُ أو ينفي ما بعده, فعند القول: ما زال فلانٌ, فهي "للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول: ما زال زيدٌ عن وطنه. وما زال عمرو عن الضحك, وكذلك باقي أخواتها"[57], فهنا قد نفت (ما) معنى الفعل, فهي بمعنى (بقيَ). وفي الكافية تعني: "**استمرار خبرها لفاعلها مذ قبِلَه**"[58], أي مذ قبول الخبر لأمر الفاعل, أي وقت حدوثه, كقوله: "ما زال زيدٌ أميرًا, أي: مذ كان قابلًا للإمارةِ لا في حال كونه طفلًا, ولا في أوّل وجوده"[59], وكما يُعبّر عنه الخبيصي بعبارة أخرى وهي: (في العادة)[60], أي المعتاد عليه في تنصيب الأمراء. ويجيء النفي مع هذه الأفعال لفظًا وتقديرًا, لقول ابن الحاجب: "**ويلزمها النفي**"[61], أي: " يحُذفُ حرف النفي لفظًا, ويراد معنًى, كقوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾[62] أي لا تفتأ"[63], وربّما جاء الحذفُ تابعًا لإخفائهم الحقيقة, فإنّ إخوةَ يوسف (عليه السلام) كانوا قد أخفوا الحقيقة عن أبيهم لزمن, لذلك لم يَكن كلامهم تامّا في تلك القضية, فقد جاء في تفسير هذه الآية ما ورد في الميزان: "والمعنى: نقسمُ بالله لا تزال تذكرُ يوسُفَ وتديم ذكره منذ سنين لا تكفّ عنه حتى تشرف على الهلاك أو تهلك"[64], فلم تكن لهم الجرأة لأي نهي لوالدهم, ولو بحرف, لأنهم في حال المَلامةِ لا في حال اللّوم.

أمّا ما يأتي في معنى هذه الأفعال, فجاء في الموشح: "ويلحق بهذه الأربعة (ما وَنيَ) بمعناها. ومنه قول الشاعر[65][الخفيف]:

لا يَنيَ الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ ما دا.....مَ فلا تحسبنَّه ذا ارْعواءِ

لا بمعنى (فتر) فإنها تامّة"[66], لكنّ معنى (ونيَ) لا يبتعدُ عن الفتور, إذ إنّ معنى البيت قد يتلاءم مع الفعل (وني), فالخبّ: هو الخداع والخبث والغش[67], وفي معنى (ينيَ):" فلان لا ينيَ يفعل كذا وكذا بمعنى لا يزال"[68], بمعنى أنّ الخدّاع لا يزال أي لا يقصّر أن تكون هذه شيمته, فلا يتركها.

خامسًا: ليسَ:

وهي من الأفعال الناقصة, وهي: "**لنفي مضمون الجملة حالًا, وقيل مطلقًا**"[69]. فالمطلق يشمل المضي والحاضر والمستقبل, وعلى هذا المعنى يستشهد ركن الدين بقوله تعالى" ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[70]، فهذا نفيٌ لكون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيامة, فهي لِنفي المستقبل"[71], ثمّ يأتي ابن جماعة ليُدرّج نسبة استعمالها على الإطلاق, فيقول :"الكثير أن تكون لنفي الحال, وكونها لنفي المستقبل أقلّ منه, ولنفي الماضي أقلَّ من المستقبل؛ كقولهم[72]: (ليس خَلقَ الله مثله)"[73], وإن كان الخلقُ متجددًا, إلا أنّ أصل الخلق بالماضي. وقد ورد من الشواهد الشعرية ما يؤيد استعمالها مطلقًا, كقول" حسّان[74]: [الطويل]

وما مثلُه فيهم ولا كان قبله ولیس یکون الدّهرُ ما دام یذبلُ

وقال الآخر[75]: [الطويل]

بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"[76]

وهنا يتّضح أنّ المعنى العام هو نفي الحال, إلّا إذا وجدت القرينة الدّالة على المضي والاستقبال, وإنْ كانت قرينةً معنويةً, كما في الآية السابقة, ويشترط لنا أحدُ المحدثين أنّ القرينة لفظية, إذ يقول: "ومعنى (ليس) النفي في الحال نحو (ليس محمدٌ حاضرًا) فالمراد نفي الحضور عن محمد الآن, إلّا إذا قُيّدت بما يُفيد المضيّ أو الاستقبال فتكون بحسب ما قيدت به نحو(ليس عليّ مسافرًا أمس أو غدًا)"[77].

التقديم والتأخير:

كما هو معهود على الأكثر أو في الأصلِ أن يتقدّم الفعل الناقص على الجملةِ الاسمية, وبذلك يتغيّرُ المعنى الذي وُضعت له قبل دخول هذه الأفعال عليها. فإذا ما حصلَ تغيير في معنى من المعاني السياقية, كان له الأثر الواضح على تركيب الجملة كاملًا ومعها الفعل الناقص أيضًا. لذلك يقدمونها مع بقاء معناها تحت تأثير التغيّر الحاصل. وقد فُسح المجال للتقديم لكونها أفعالًا تتبع أحكام الأفعال الصحيحة إذ يتقدّم المفعول عليها إذا استوجب الأمر ذلك.

وعند الوقوف على بعض الآراء, لوجدنا جملةً من ضرورات التقديم وهي بائنةٌ في كلامهم؛ قال سيبويه: "كان عبدُالله أخاك, فإنّما أردت أن تخبرَ عن الأخوة, وأدخلت كان لتجعلَ ذلك فيما مضى, وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننتُ. وإن شئت قلتَ: كانَ أخاك عبدُ الله, فقدّمت وأخّرتَ كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعلٌ مثله, وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضربَ, إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد"[78], فالتقديم عند سيبويه لا يؤثر بتركيب الجملة, لكنّ المعنى يتغيّر إذا أمعنّا النظر فيه؛ وخصوصًا إذا كان المبتدأ والخبر شيئا واحدًا. أمّا المبرد فيذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه إذا كان المبتدأ والخبر معرفة فأنت مخيّر في التقديم والتأخير[79], وركن الدّين لا يرى مانعًا من ذلك على رأي الأقدمين[80], أمّا ابنُ جماعة فإنه يقيّد التقديم ولا يراه مطلقًا, فهو يرى أنّ:" منه ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز... فالواجب موضعان:

الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر مثل: (كان في الدّار صاحبها).

الثاني: إذا قُصد حصر الاسم مثل... و ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[81].

والممتنع موضعان: الأول: إذا قصد حصر الخبر مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾[82], والثاني: عند خفاء الإعراب؛ مثل: (كان فتاكَ مولاكَ). والجائز: ما سواهما"[83]. فأمّا المثال الأول في الواجب, فلا يجوز عود الضمير على متأخر, وهي قاعدة تقديم الخبر على المبتدأ, ومن ثمّ لا يجوز الفصل بينهما ولا تأخير (كان) بعد المبتدأ. والمثال الثاني كان الغرض من الجملة حصرَ الاسم بمعنى تأخرّه, لذلك تقدّم قصدًا.

ثمّ إنّ الملا جامي يرى بضرورة الفائدة في الإطلاق مالم يتمّ العارض, بقوله: "فإن أريدَ بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي أن يُفيد بمثل قولنا: ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها, نحو: (كم كان مالك), أو تأخيرها عنها, نحو: (صار عدوي صديقي)[84], فبالجملة الأولى ضرورة وجود التقديم على الفعل, وبالثانية ضرورة وجود التأخير, فإن قدّم (عدوي) ثبتت الصداقة على العدو؛ والصحيح أنّ العداوة ثبتت على الصّديق, لذلك بقيَ الفعل في الصّدارة. أمّا جانب العدم فإنّه يقول: "وإن أريدَ به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط, فينبغي أن يفيد بمثل قولنا: (إذا لم يمنع مانع من التقديم) وحينئذٍ يجوز أن يكون واجبًا كالمثال المذكور"[85], بمعنى ضرورة وجوب عدم التقديم لاختلاف المعنى كما ذكرناه.

والذي يبدو أنّ بعض أصحاب الشروح أباح التقديم من دون تحديد؛ أي: التقديم على كان وعلى اسمها. كما فعل ابن النحوية؛ إذ أخذ الفعل (ليس) وقاس عليه البقية, إذ يقول: " واستدلّ من جوّز بأنها فعل, ومعمول الفعل يجوز أن يتقدّم عليه, وبقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[86], فإنّ (يوم يأتيهم) ظرفٌ منصوب بالخبر وهو (مصروفًا), فإذا جاز تقديم معمول الخبر فجواز الخبر أولى؛ لأن معموله تابعٌ, والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع"[87], بمعنى أنهم لم يقدّموا إلا لحاجةٍ ما تخصّ المعنى والسيّاق, فإذا كان الفرع يتقدّم, فكيف بالأصل وهو الخبر.

أمّا الذي لا يجوز تقديمه من الأخبار, فقد ذكره المصنّف بقوله: " **وقسمٌ لا يجوز, وهو ما في أوّله (ما), خلافًا لابن كيسان في غير (ما دام)**"[88]. إذ القصد من المنع هو النفي بـ (ما), لأن النفي له الصدارة في الكلام[89]. والعلة في (ما دام) يذكرها ركن الدّين وهي "لكونِ (ما) فيه مصدرية وكونِ ما بعده في تقدير المصدر, وكما امتنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر فكذلك يمتنع تقديم معمول ما هو تقدير المصدر عليه نفسه"[90], وهنا قدْ جعلَ الحكمَ والقوةَ لكلا الحالتين في التقدير وفي الواقع الملفوظ, لذلك يمنع مع من منع من البصريين خلافًا للكوفيين وابن (كيسان)؛ إذ جوّزوا في تقديم خبر (ما زال), وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله: **(في غير ما دام)**. وفي هذا يذهب الكوفيون "إلى أنه يجوز تقديم خبر((ما زالَ)) عليها, وما كان في معناها من أخواتها, واليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان من البصريين, وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك, وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين, وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر((مازالَ)) عليها"[91], ومن الذين

جوّزوا التقديم ابن جماعة؛ وذلك إذا كان النفي بغير ما, كما في قوله:" (راغبًا فيك لن أزال), و(واثقًا بك لن أبرحَ), و(سائلًا عنك لم أنفك)"[92], وسبب المنع هذا ربّما يكون في معنى حرف النفي الذي سمح بتقديم الخبر عليه؛ فـ(ما) لا تدلّ على زمن معين فهي للنفي مطلقًا, أما (لن) فهي للمستقبل, وهنا قد تلاءمت مع سياق الجملة. فالجملة هي جواب لمن يريد البقاء في الرغبة, أي: مستمرّ من الماضي إلى المستقبل, كذلك الحال في (واثقًا). فالرغبة والثقة صفتان محبوبتان عند الإنسان لذا هو يقّدمهما على ما هو في معنى النفي, كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[93], نرى أنّ أبا إبراهيمَ (عليه السلام) كان همّه الأول أن يعرفَ صدِّ إبراهيم عن آلهتهم. وأمّا مَن منع التقديم في غير (مادام), فكانت حجتهم هو أنّ (أداة النفي (ما) إذا امتزجت مع الفعل صار بمعنى الثبوت وبمنزلة (كان) فلا يمكن التقديم)[94].

أمّا ما اختُلِف فيه التقديم والتأخير فهو الفعل (ليس). فكما يمتنع ويجوز في كان وأخواتها, فكذلك الحال في (ليس), وإنما جاء هذا الاختلاف لمشابهتها (ما) في إفادتها النفي, وفي ذلك يقول الكوفيون: "لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين... وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها, كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها. أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأنّ ليس فعل غير متصرّف... وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدّليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[95]، وجه الدليل من هذه الآية أن قُدّم معمول خبر(ليس) على (ليس)...لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقعُ العامل"[96]. وفي هذه المسألة لا يختلف أصحاب الشروح عمّا ذهب إليه البصريون والكوفيون إلّا بعض ما أورده ركن الدّين من نصرته لمذهب الكوفيين وإلقاء الحجة على غيره, كما في قوله:" ويمكن لِمن أراد أن ينصر مذهب الكوفيين أن يقول لا نُسلّم أنه منصوبٌ وإنما هو مرفوعٌ بالابتداء وإنّما بُنيَ على الفتح, لإضافته إلى الفعل, كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾, ولئن سلّمنا أنه منصوب, لكن لا نسلّم أنه منصوب بالخبر بل نقول: إنه منصوب بإضمار فعل يفسره الخبر, ولا نسلّم أيضا أن كل فعل يتصرف معمولها بالتقديم, ألا ترى أنّ عسى وبئس ونعمَ أفعالٌ مع أنها لا يتصرّف معمولها بالتقديم؟"[97]. أمّا ابن جماعة فهو يناصر مذهب الكوفيين في المنع, بقوله: "فمن جوّزه فلقوة الفعلية, والمختار: المنع؛ لأنه فعلٌ غير متصرّف, وما تصرّف به من إضمار اسمها وتثنيته وجمعهِ فإعطاءٌ لها ما لا تستحقُّ, على خلاف الدليل, فلا يزاد عليه"[98], وهنا منعٌ لزيادة على الدّليل, والذي يقصد به ربّما هو دليل الكوفيين على منعهم تصرّف (ليس) كما يتصرّف الفعل؛ وذلك لشبهها حرف النفي (ما), بقولهم: "والذي يدلّ على هذا أنّ (ليس) في معنى (ما) لأنّ (ليس) تنفي الحالَ, وكما أنّ (ما) تنفي الحال, وكما أنّ (ما) لا تتصرّفُ, ولا يتقدّم معمولها عليها, فكذلك (ليس)"[99], أمّا رأي الملا جامي صاحب كتاب الفوائد الضيائية, فقد تناول هذه المسألة تناولًا صرفيًا, أي: ترك الدّليل على الجواز والمنع, وذلك بقوله: "وقسمٌ مختلفٌ فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فإنّ الافتعال هاهنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحًا وهو أي: القسم المختلف فيه كلمة ليس"[100].

2- أفعال المقاربة:

وهي: "ما وُضعَ لدُنُو الخبر رجاءً أو حصولًا أو آخذًا فيه"[101] , وهذه الأفعال تعمل عمل (كان), أي: إنها تدخل على الجملة الاسمية, فترفع المبتدأ اسمًا لها, وتنصب الخبرَ خبرًا لها. وقوله: (لدنو الخبر) اللام تعليلية؛ بمعنى أنها وضعت" لتُعطيَ الخبر حكم معناها من مقاربة الرجاء, أو مقاربة الحصول أو مقاربة الشّروع والأخذ فيه"[102], وعلاوةً على دخولها على الجملة الاسمية وهذا ما يجعلها شبيهة لـ (كان), فثمّة شبهٌ آخر يذكره ركن الدين وهي أنها وُضعت "لتقرير الفاعل على صفةٍ على سبيلِ المقاربة من رجاءٍ أو حصولٍ أو أخذٍ فيه"[103]. وكذلك الحال في (كان) فإنها وُضعت" لتقرير الفاعل على صفةٍ"[104], ولم يذكر ركن الدين نقصانها, وإنما شبّهها بـ(كان). لكنّ الخبيصي جاء بهذه اللفظة بقول: "فهي ناقصة مختصّة بكون خبرها فعلًا مضارعًا لغرض الدنو"[105], وأن يكون الفعل المضارع مسبوقًا بـ (أنْ) المصدرية, وذلك مما فيه من ميزةٍ تميّزُ فيه المصدر المؤول الذي يختلف عن المفرد أو المصدر الصريح أو الفعل المضارع, فالمصدر المؤول, كما يقول الدكتور فاضل السامرّائي: "المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الإسناد, أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح, فإنّه مفرد أصلًا"[106], وفي موضع آخر يذكر أن المصدر المؤول "يفيد الدلالة على الزمن,... تقول (أعجبني أن قمت) و(أن تصبرَ خيرٌ لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي, أو الحال, أو الاستقبال, بحسب الفعل"[107], وهذه الخصوصية قد احتاجت إليها أفعال المقاربة, بدلالتها على الزمان؛ لأنّ التقريب والرجاء إنما يحدث بالزمانِ لا بالمكان. ومن أوجب هذه الخصوصية هو الإمام صلاح بن محمد, بقوله: "وإنما وجب فعلية خبرها لأنها للحال, فأُتي بخبرها فعل حال للمشاركة"[108]. ومن هذه الأفعال:

أولا: عسى:

فعل ماضٍ ناقص, وقد اختُلفَ فيه, فقد "ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السرّاج. وحكاه أبو عمر الزاهد, عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل, وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به, نحو: عَسيتُ, وعسيتم, ولحاق تاء التأنيث له, عست هند أن تقوم"[109], وما ورد في الكتاب من اتصال نون الوقاية والياء, دليلٌ على فعليته, كما في قول" عمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني" [110]

ومما جعله يشبهُ الحرفَ هو عدم تصرّفه, إذ قال الخبيصي: "لا يجيءُ منه مضارع واسم فاعل أو أمر أو نهي, لتضمنه معنى الإنشاء ومشابهته بذلك الحروف[111], ويعني باسم الفاعل هو المستقبل[112], فعسى يُراد منه تقريب الحال وليس الاستقبال, ويمكن القول: إنه لهذا السبب اقترن خبرُه وهو الفعل المضارع بـ (أن) المصدرية, وهي كما يقول الملا جامي إنها "تقوية لمعنى الترجّي, الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال"[113].

وأمّا مشابهته للحروف, فقد ذكر سيبويه هذه المشابهة من باب تغيير الحال من الجرِّ إلى النصب, وذلك في البيت المذكور آنفًا, إذ قال: "فلو كانت الكاف[114] مجرورة لقالَ عسايَ, ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع"[115], أمّا أصحابنا فقد فطنوا إلى هذا الشبه, كما في قول الخبيصي السّابق, ومثله قول ابن الرّصّاص, إذ قال: "وذلك لأنه لمّا تضمن معنى الإنشاء وهو الترجّي أشبه حرف الترجي, وهو (لعلّ), فلم يتصرّف أبدًا لتضمنه معنى الحرف وشبهه"[116].

أمّا اقتران خبرها بـ(أنْ), فهي عند البصريين واجبٌ؛ إذ ورد عنهم أنهم قالوا: "وأمّا (عسى) وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كـ (ليس), وإلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء, ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا (أنْ) مع الفعل نحو (عسى زيدٌ أن يقومَ), ولو قُلتَ (عسى زيد القيامَ) لم يجُز, فأمّا قولهم في المثل (عسى الغويرُ أبؤسًا) فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه"[117], فتبين من كلامهم أنها حين امتنعت عن العمل في بعض الأسماء, حلَّ (المصدر المؤول) محلّ تلك الأسماء, لما يؤديه من معانٍ ذُكرَت آنفًا, قال الرضي: "فلأنّ المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصّة, والطمع والاشفاق مختصّان بالمستقبل, فهو أليَق بعَسَى من المصدر"[118], إلّا أن ركن الدّين يذهب في ذلك إلى مسألة الإعراب, إذ يقول: "أن تكون ناقصة تحتاج إلى الاسم والخبر, وحينئذٍ يُشترط أن يكون خبرها مضارعًا مع (أنْ), وإن كان أصله اسمًا, وإنما عُدِلَ عنه إلى الفعل, تنبيهًا على الدلالة على الرّجاء... وشُبّهت في هذا المذهب بـ: قاربَ زيدٌ الخروجَ تحقيقًا لبيان الإعراب, وإلّا فليس في قارب زيدٌ الخروج رجاءٌ ولا إنشاءٌ, وإنما تمثيل لتحقيقِ الإعراب اللفظي"[119].

وقد تُحذف (أنْ) من خبر (عسى) لعلّةٍ ؛ يُمكن بيانها بالأمثلة, ونجد هذا الحذف عند العرب, قال سيبويه في ذلك:" واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ, يشبهها بكاد يفعلُ, فيفعلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغويرُ أبؤسًا)"[120], ففي هذا الموضع لا يمكن المجيء بالمصدر المؤول من (أن) والفعل؛ لأنّ السياق يفرض المعنى الذي يؤديه الاسم المنصوب, حتى إنّ ركن الدّين منع التقدير وذلك بقوله: "ولا يصحّ أنْ يقدّر: عسى الغويرُ أنْ يكونَ أبؤسًا كما هو مذهب المبرد[121] لما فيه من حذف الموصول وإبقاء الصلة مُقامه"[122]؛ وذلك لأن (أنْ) والفعل بمنزلة الموصول[123], الذي لا يمكن حذفه وإبقاء الصلة؛ لعدم الإشارة إليه.

أمّا عند أصحاب الشروح كصلاح بن محمد وابن الرصّاص فإنهما جوّزا الحذف إذا كانت ناقصة, أمّا إذا كانت تامّة فلا يجوز الحذف لشبهها بـ (كاد) لأنهما من أفعال المقاربة, والتشابه بينهما؛ هو أنه كما يجوز إدخال (أن) على (كاد), فإنه يجوز حذفها من (عسى)[124], ومنه قول الشاعر[الوافر]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ[125]

والجواز هنا قد تم لما فرضه معنى البيت, فالشاعر وإن استعمل فعل الرّجاء, يريدُ قُربَ وقوع الفرج, إلّا أنه أقرب إلى اليقين منه إلى الرّجاء, **الفعل (كاد):**

وهي من الأفعال التي يخلو خبرها من (أنْ) على الأشهر, قال سيبويه: "وأمّا كادَ فإنهم لا يذكرون فيها أنْ, وكذلك كَرَبَ يفعلُ, ومعناها واحد. يقولون: كربَ يفعلُ, وكادَ يفعلُ, ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال... وقد جاء في الشعر كادَ أنْ يفعلَ, شبّهوه بعَسى"[126], أمّا عند الرضي فلم يفرد لها بابًا وإنما أطلقَ عليها (كاد) ومرادفاتها؛ ويذكر سبب تجردها من (أنْ) بقوله: "لأنّ المضارع المجرّد من علامات الاستقبال ظاهر في الحال... فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم... ومن حيث ظهوره في الحال, يدلّ على كونه مشتغلًا به, دون الماضي... فلمّا حُملت هذه الأفعال على كان, وقُصد المعنيان, أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلًا به. وجب ألّا يكون اسمًا, ولا ماضيًا, ولا مضارعًا بأن"[127], بمعنى أنّ الرضي اعتمد على معناها في تحديد خبرها, فهي ما دامت لدنو الخبر[128], على سبيل حصوله[129], وجب أن يكون الخبر فعلًا غير ثابت كما هو الحال في الاسم. ويُمكن القول إنّ (كاد) مثّلت المعنى الحقيقي لأفعال المقاربة, فهي شديدة الاقتراب من فاعلها ومفعولها, حتى إنهما تجرّدا من العوامل التي ربّما تكون حائلا في بُعدِهما, وقد وجدنا هذا القرب عند ركن الدين؛ فقد بيّن ذلك المعنى بقوله: "اعلم أنّ كادَ موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه, وهي خبرٌ محضٌ لقرب خبرها ولذلك جاءت متصرّفة تصرّف الأفعال, وفاعلها اسمٌ محضٌ, وخبرها فعلٌ مضارعٌ من غير أنْ, لأنه أتيَ بها لإفراط تقريب الشيء من الحال فأُريدَ أنْ يكون في خبرِه دليلٌ عليه, فوجب أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجرّدًا عن أنْ الذي هو علم الاستقبال, بخلاف عسى, فإنّه أذهب في الاستقبال, نحو: كاد زيدٌ يجيءُ"[130] , وإذا ما سألنا: لماذا استعمل كلمة الإفراط؟ وهل هي في محلّها؟ الجواب: هو أنّه ربّما أراد التوكيد في هذه المسألة, وهنا يتحتم عليه أن يستعمل حروفًا للتوكيد, وهذا لا يتلاءم مع معنى شدّة القرب الذي يقصده, فهو يسعى لرفع أيّ مانع لفظي بين الفعل واسمه وخبره. وأمّا محلّها فليس صحيحًا, لأنه قد ذكر بعدها جواز دخول (أنْ) على خبرها, وأن كان لا يفارق ما جاء في قوله: "وقد تدخل أن على خبرها, وإن كان في الأصل أن لا تدخل تشبيهًا بعسى, كقوله[الرّجز]:

قد كاد من طولِ البِلى أن يُمحَصَا"[131]

لكنّ ابن جماعة لا يرى في دخول (أن) ذلك المانع الشّديد, وقد مانع مَن اشترط مجيئها في الشعر فقط؛ لكونها قد وردت في الأشعار والأحاديث على حدّ سواء[132].

أمّا النفي فدخولها على (كاد) كثيرٌ, ولا يتحدّد بحرف معيّن, وقد أوجد دخول النفي الخلاف فيما إذا بقيَ الفعل منفيًا أو مثبتًا. أمّا ابن الحاجب فقد اختار كونه فعلًا, بقوله: "**وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح**"[133], وهذا الاختيار إنّما هو قاعدة متّبعة عند النحويين, من حيث النفي والإثبات وهي كما ذكرها ابن مالك بقوله: "وزعم قوم أنّ كاد ويكاد إذا دخل عليهما النفي فالخبر مثبت, وإذا لم يدخل عليهما نفي فالخبر منفي"[134], لكنّ ركن الدّين يفسّر قاعدة المصنّف في أنّ (كاد) كالأفعال بمعنى أنّ "الفعل المثبت إذا دخل عليه النفي صار نفيًا, والفعل المنفي إذا دخل عليه النفي صار إثباتًا, وكذلك كاد فعلٌ مثبت"[135], ويمكن القول إنّ

القاعدة متشابهة عند ابن مالك وركن الدّين؛ وذلك أنّ ابن مالك قد حدّد حالة الخبر وما يؤول إليه بعد دخول النفي على أفعال المقاربة, لأنّ الفعل إذا كان مثبتًا, كقولنا: (كادَ زيدٌ يقوم), بمعنى أن الخبر لم يتحقق فهو لم يقم, والعكسُ صحيح إذا دخل النفي على (كاد). أمّا ركن الدّين فقد حدّد حالة (كاد) فقط, في مشابهتها الأفعال الصحيحة. وعند رضي الدين الأستراباذي أنّ هذه القاعدة فيها إبعادٌ لحقيقة معنى الفعل, فإثبات الفعل يدلّ على إثبات قربه بلا شك[136], لكنّه يستثني من يقصد الخبر بذلك إذ قال: "وإنْ أرادوا إثبات كاد. دالٌّ على نفي مضمون خبره. فهو صحيحٌ وحقٌّ, لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك, إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل, لا قريبًا منه"[137].

وقد أفاد النفي عند دخوله على (كاد) هذه المعاني, بحسب الزمان الذي وضعت فيه الجملة, فقد اتفق أصحاب الشروح على ما ورد عند المصنّف بقوله: "**وقد يكون للإثبات مطلقًا, وقيلَ يكون في الماضي للإثبات, وفي المستقبل كالأفعال, تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [138], ويقول ذو الرُّمّة [من الطويل]:**

إذا غيّرَ الهجرُ المحبّين لم يَكدْ رَسيسَ الهوى من حبِّ ميّة يبرحُ"[139]

فالماضي في الآية المباركة, أنهم ذبحوا وثبت عندهم الفعل، يقول ركن الدّين: "وقد ذبحوا, وإذا ذبحوا قربوا إلى الفعل"[140], وهذا القول لمن ثبت عنده في الماضي, أمّا استدلاله على ذلك أنهم كانوا "مقاربين الفعل في أول الحال ومقاربين وفاعلين له في ثاني الحال"[141]؛ وذلك لأنهم كانوا معاندين لا يريدون ذبح البقرة. فقد جاءت الآية بهذه الصيغة استثقالًا؛ وإقصاءً من الله واستبطاء لهم[142]. لكنهم في النهاية قد ذبحوها. والدّليل على الإثبات وهو كما ذكره الخبيصي, موافقا لركن الدين, وذلك بقوله:" وذبحُهم بعد التعنّت لا ينافي نفي المقاربة قبل الذبح, وقد عُلِم الذبح من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[143] لا من النفي الداخل عليه"[144].

أمّا النفي في الاستقبال فكونه كالأفعال الصحيحة ينتفي بحروف النفي, ويثبت من دونها, والذي يدلّ على ذلك, ما استشهد به أصحاب الشروح من قول الله (عزّ وجل):﴿ **أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا** ﴾[145], فقد قال في ذلك ركن الدين: "ولا يُمكن أن يُحمل ها هُنا للإثبات لأنه لو جاز لكان معناه حينئذٍ ظلمات عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها إذا أخرج الإنسان يده يراها وهو ظاهر الفساد فوجب حمله على ظاهر المقاربة وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية"[146].

أمّا قول ذي الرّمّة[الطويل][147]:

إذا غيّر الهجرُ المحبينَ لم يكدْ رَسيسُ[148] الهوى من حبِّ مَيَّة يبرَحُ

فقد خطّأه من جعل المستقبل للإثبات, أي: إنّه لم يبرح هذا الأثر من الحبّ, فقد ورد هذا المعنى عند ابن يعيش إذ قال:" فقد قيلَ: إنّه لمّا أنشده, أُنكرَ عليه , وقيلَ له: (فقد برح حُبّها), فغيّره إلى قوله: (لم أجدْ رسيسَ الهوى),

وعليه أكثر الرّواة... والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حبّ ميّة. فهذا عليه أكثر الكوفيين, والشاعرُ لا يتقيّد بمذهب دون مذهب"[149].

أمّا ركنُ الدين ومن تبعَه لم يجاروا هذا المعنى, بل انتقدوا من خطّأَ الشاعرَ, والدليلُ قولُ ركن الدين: "الصّواب أنْ لا يُحملَ قول الشاعر على الغلط بل يُحملَ على أنَّ مراده أنَّ الهجرَ إذا غيّر المحبّين لم يُقارب حبّي التغيّرُ, وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير, لانتفاء استلزام مقاربة التغيير من غير عكسٍ"[150], وذلك لأن استلزام الكلام يأتي نقيض ما هو عليه؛ فإذا كان منفيًا, فلا عكسَ في ذلك. ويوافق هذا المعنى ابن جماعة, فقال: "فمعناه: لم يبرح ولم يقارب البراح؛ كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**﴾ أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها... لكن لمّا كان بعد (إذا) كان في معنى الاستقبال"[151], وهنا نرى أنّ ابن جماعة قد جعل الفعل الرئيس (يبرحُ), وأعطى لمعناه السيادة على معنى البيت, حتى أنه أخذ معنى النفي, وجعل (كاد) للمقاربة فقط, فأصبح هو و(لم) كجزء واحد في خدمة الفعل (يبرح). وما جاء به ابن جماعة صحيحٌ؛ لأنّ مشابهة هذا الأمر موجودة في الواقع, إذن هو نتيجةٌ, لذلك يستعمل الشاعر (إذا) ويأتي بالنتيجة إذا حدث التغيير في المحبّين فلا يبرح رسيس الهوى من حبّها.

الخاتمة:

تبيّن من البحث أنّ الأفعال الناسخة عند دخولها على الجملة يكون معناها مرتبطًا بمعمولها, ويكون تأثيرها على الجملة الاسمية بما يتطابق مع معاني المبتدأ والخبر. فالفعل (صار) يكتسب معناه من الحالة المتغيّرة في المبتدأ إلى الخبر, فلولا وجودُ هذه الصيرورة على الحقيقة لما احتِيجَ إليه, كما في قولنا:(صار الماءُ ثلجًا). كذلك الحال في (كاد) فلولا قرب المبتدأ من حقيقة الخبر لما احتجنا إلى كاد كما في قولنا: (كاد المعلم أن يكون رسولًا). أمّا النفي والإثبات فإنّ حقيقته تقع عكسية مع خبرها كما في (مازال و مادام), فهذه الأفعال وإن كانت منفيةً فإنّ خبرَها مثبتٌ, نحو: (مادمتَ واقفًا, أنا أقف).

الهوامش:

[1] – الكتاب: 1/ 45.

[2] – ينظر: همع الهوامع, 1/ 352.

[3] – البسيط: 2/ 442– 443.

[4] – الكافية: 47.

[5] – ينظر: الخبيصي,649.

[6] – منهاج الطالب: 2/ 699.

[7] – الفوائد الضيائية: 2/ 317.

[8] – ينظر: الكافية, 48.

[9] – ينظر: المفصل لابن يعيش, 90, وينظر: الكافية, 48.

[10] – أي إنّ الآية في معرض الحديث (القول) عن الكون الماضي , وهو الجاهلية, كما ورد في الكشاف أنكم " كنتم متفرقين في الجاهلية متدابرين يعادي بعضكم بعضا ويحاربه– أو ولا تحدثوا ما يكون عنه التفرق ويزول معه الاجتماع والألفة التي أنتم عليها مما يأباه جامعكم والمؤلف بينكم, وهو اتباع الحق والتمسك بالإسلام " الكشاف: 601/1.

[11] – الموشح: 651.

[12] – النجم الثاقب: 2/ 1024.

[13] – سورة آل عمران/ 47.

[14] – سورة الواقعة: 6– 7.

[15] – البيت لابن أحمر ونسبَ إلى ابن كنزة, ينظر: البسيط , 2/ 446.

[16] – منهاج الطالب: 2/ 702.

[17] – ينظر: البسيط, 2/ 447.

[18] – الكشاف: 1/ 254.

[19] – سورة الكهف: 50.

[20] – الكتاب: 1/ 46.

[21] – الاصول: 1/ 91, 92.

[22] – البسيط: 2/ 448. والآية من سورة البقرة: 117.

[23] – سورة البقرة: 280.

[24] – ينظر: الخبيصي/ 653, وينظر: منهاج الطالب, 2/ 703. وتأتي بمعنى (حضر), كقول ابن عصفور: " يُحكى من كلامهم: أكان لبنٌ؟ بمعنى أحضر شيءٌ من هذا الجنس" شرح جمل الزجاجي: 413. والظاهر أنّ (كان) إذا خرجت عن معناها الأصلي أفادت معانيَ كثيرة.

[25] – شرح الرضي: 4/ 190.

[26] – سورة مريم/ 29.

[27] – الصحيح: توكيدٌ.

[28] – البسيط: 2/ 448– 449.

[29] – الموشح: 653.

[30] – شرح الكافية: 309.

[31] – ينظر: لسان العرب, 37/ 2535(صيّر).

[32] – شرح ابن يعيش: 4/ 353.

[33] – البسيط: 2/ 449– 450.

[34] – ينظر: الموشح, 655.

[35] – ديوان امرئ القيس, 107.

[36] – الموشح 655، والآية من سورة يوسف/ 96.

[37] – ينظر: اللسان, 9/ 1054(حيل).

[38] – ديوان لبيد: 169.

[39] – شرح ابن النحوية, 2/ 404.

[40] – ينظر: لسان العرب, 9/ 1042,(حور).

[41] – الكافية: 48.

[42] – شرح الرضي: 4/ 193– 194.

[43] – نسبه الكرماني 222 إلى عبد الواسع بن أسامة. الموشح للخبيصي: 656, هامش/ 4.

[44] – البسيط: 2/ 450.

[45] – الكتاب: 1/ 46.

[46] – شرح الرضي على الكافية:4/ 194. الأخفش إذا أطلق يعني به (الأوسط). ينظر: شرح الرضي: 67/1, هامش2.

[47] – لم يُعرف قائله, ينظر: شرح الأشموني, 1/ 378.

[48]– شرح كافية ابن الحاجب: 311.

[49] – شرح الأشموني: 1/ 378.

[50] – الكافية: 48.

[51] – سورة النحل: 58.

[52] – سورة الشعراء: 4.

[53] – البسيط: 2/ 451– 452.

[54] – ينظر: ابن النحوية: 406, والموشح للخبيصي, 656, وشرح الكافية, لابن جماعة: 312, على روايتين: هذه الحياة أو بعض الحياة.

[55] – ينظر: الخبيصي: 656.

[56] – ينظر: شرح الكافية لابن جماعة, 312.

[57] – شرح جمل الزجاجي: 1/ 417.

[58] – الكافية: 48.

[59] – البسيط: 2/ 452.

[60] – ينظر: الخبيصي, 658, وفي لفظة أخرى (في المعتاد), ينظر: هامش رقم2.

[61] – الكافية: 48.

[62] – سورة يوسف: 85.

[63] – الموشح: 658.

[64] – تفسير الميزان: 11/ 233.

[65] – لا يُعرف قائله, ينظر: شرح التسهيل, 1/ 334.

[66] – الموشح: 660659–.

[67] – ينظر: لسان العرب: 13/ 1085(خبب).

[68] – لسان العرب: 51, 4928,(وَنيَ).

[69] – الكافية: 48.

[70] – سورة هود: 8.

[71] – البسيط: 2/ 455– 456.

[72] – وهو من الأمثلة التي وردت في كتاب سيبويه:1/ 70, والشاهد فيها الإضمار في ليس, لذلك ذُكر الفعل بعده.

[73] – شرح كافية ابن الحاجب: 312.

[74] – ديوان حسان بن ثابت: 340.

[75] – في الكتاب : 306/1, لصرمة الأنصاري, ولزهير: 1/ 165.

[76] – الموشح 661.

[77] – النحو العربي أحكام ومعانٍ: محمد فاضل السّامرائي, 1/ 2014.

[78] – الكتاب: 1/ 45.

[79] – ينظر: المقتضب, 4/ 89.

[80] – ينظر: البسيط، 2/ 456.

[81] – سورة الأعراف: 82.

[82] – سورة الأنفال: 35.

[83] – شرح الكافية: 312., فالواجب,2–. والممتنع كذلك موضعان: 1– إذا قصد حصر الاسم, 2– عند خفاء الإعراب.

[84] – الفوائد الضيائية: 2/ 331.

[85] – المصدر نفسه: 2/ 331– 332.

[86] – سورة هود: 8.

[87] – شرح ابن النحوية: 2/ 407– 408. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 140.

[88] – الكافية: 48.

[89] – ينظر: الإنصاف, 136.

[90] – البسيط: 2/ 457.

[91] – الإنصاف: 134.

[92] – شرح الكافية : 313.

[93] – سورة مريم: 46.

[94] – ينظر: الموشح, 663, ومنهاج الطالب: 2/ 247, والفوائد الضيائية, 2/ 334.

[95] – سورة هود: 8.

[96] – الانصاف: 138– 140.

[97] – البسيط: 2/ 459– 460.

[98] – شرح الكافية: 314.

[99] – الإنصاف: 138– 139.

[100] – الفوائد الضيائية: 2/ 333– 334.

[101] – الكافية: 48.

[102] – البسيط: 2/ 468.

[103] – البسيط: 2/ 468–469.

[104] – الكافية: 47.

[105] – الموشح: 665.

[106] – معاني النحو: 3/ 126.

[107] – معاني النحو: 127.

[108] – النجم الثاقب: 2/ 1038.

[109] – جنى الداني: 461– 462.

[110] – الكتاب: 2/ 375.

[111] – الموشّح: 665. نقل السيوطي في هذا الباب ما ذكره ابن جني في سبب عدم التصرّف, وذلك بقوله: " وعللّ ابن جني بأنها لمّا قُصد بها المبالغة في القرب أُخرجت عن بابها, وهو التصرّف, وهو كذلك في كلّ فعل يراد به المبالغة, كنعم وبئس, وفعل التعجب" . همع الهوامع: 1/ 413.

[112] – ينظر: النجم الثاقب, 2/ 1039.

[113] – الفوائد الضيائية: 2/ 337.

[114] – في قولهم: " يا أبتا علّك أو عساكا" , الكتاب: 2/ 375.

[115] – الكتاب: 2/ 375.

[116] – منهاج الطالب: 2/ 714.

[117] – الإنصاف في مسائل الخلاف: 141.

[118] – شرح الرضي على الكافية: 4/ 223.

[119] – البسيط: 471/2.

[120] – الكتاب: 3/ 158.

[121] – فالمبرد يذهب إلى التقدير بـ (أن) والفعل كما في قوله: " وأمّا في قولهم في المثل: (عسى الغويرُ أبؤسًا) فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا؛ لأنّ (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرّدًا, ولكن لمّا وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب؛ لأنّ (عسى) فعل, واسمها فاعلها وخبرها مفعولها؛ ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق فموضعه نصبٌ. فإن قلت: منطلقًا لم يكن إلا نصبًا" المقتضب: 3/ 70.

[122] – البسيط: 2/ 469– 470.

[123] – ينظر: شرح ابن عقيل, 1/ 144.

[124] – ينظر: منهاج الطالب, 2/ 714, وينظر: النجم الثاقب, 2/ 1040.

[125] – البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه/ 45. وله في الكتاب: 3/ 159, ينظر الموشح / الخبيصي, 667.

[126] – الكتاب: 3/ 159– 160.

[127] – شرح الرضي على الكافية: 4/ 222.

[128] – ينظر: الكافية, 48.

[129] – ينظر: البسيط, 2/ 475.

[130] – البسيط: 2/ 475.

[131] – المصدر نفسه.

[132] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب, 316.

[133] – الكافية: 48.

[134] – شرح التسهيل:1/ 397.

[135] – البسيط: 2/ 476.

[136] – ينظر: شرح الرضي: 4/ 223.

[137] – المصدر نفسه.

[138] – سورة البقرة: 71.

[139] – الكافية: 48– 49. البيت في ديوانه: 2/ 1192

[140] – البسيط: 2/ 477.

[141] – البسيط: 2/ 478.

[142] – يُنظر: الكشّاف, 1/ 283.

[143] – سورة البقرة: 71.

[144] – الموشح: 670.

[145] – سورة النور: 4.

[146] – البسيط: 2/479– 480.

[147] – ديوان ذي الرّمّة: 2/ 1192. و ينظر: الكافية, 49. والبسيط 2/ 477, والموشح: 670, وابن جماعة: 315.

[148] – رسيس الحبِّ: بقية الشيء وأثره, ينظر: لسان العرب, 17/ 1641(رَسسَ).

[149] – المفصل: 4/ 385.

[150] – البسيط: 2/ 479.

[151] – شرح كافية ابن الحاجب: 318.

المصادر والمراجع:

- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب, دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد, (رسالة ماجستير) 1409هـ- 1988م, كلية اللغة العربية- جامعة أم القرى.
- أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ), دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين, ط1, 1418هـ - 1997م, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت316هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3, 1417هـ - 1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الشيخ الإمام كمال الدّين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد, الأنباري النحوي (ت577هـ), دار الطلائع, القاهرة,2009.
- البسيط في شرح الكافية, ركن الدين الحسن بن محمد الأسترآباذي, تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلّي, ط1، جمادى الأولى 1427,المكتبة الأدبية المختصة, ستارة- قم.
- تحقيق: أحمد شمس الدين, ط1, 1418هـ - 1998م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- الجنى الداني في حروف المعاني, الحسن بن قاسم المُرادي, تحقيق: فخر الدين قباوة – محمد نَديم فاضل, ط1، 1413هـ - 1993م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- ديوان امرئ القيس, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط2(د.ت), دار المعارف, مصر.
- ديوان حسان بن ثابت, وضعه عبد الرحمن البرقوقي, المكتبة التجارية مصر ' 1347هـ- 1929م.
- ديوان ذي الرّمة, تحقيق: عبد القدوس أبو صالح, ط2 1982م مؤسسة الإيمان, بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري, تحقيق: د. إحسان عباس, ط2 1984, وزارة الإرشاد في الكويت.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك, بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري, محمد محيي الدين عبد الحميد, ط2, 1430هـ, دار الغدير, قم.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمّى (منهج السالك, إلى ألفية ابن مالك), حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط1, 1375هـ - 1955م, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان.
- شرح التسهيل, (ابن مالك) جمال الدين محمد بن عبدالله الحيّاني الأندلسي(600- 672هـ), تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد- الدكتور محمد بدوي المختون, ط1, 1410هـ- 1990م, هجر للطباعة والنشر والاعلان, الجيزة.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي, ط1, 1414هـ - 1993م, إدارة الثقافة, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح المفصل للزمخشري, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ), تقديم ووضع الهوامش والفهارس: اميل بديع يعقوب, ط1, 1422هـ - 2001م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) تحقيق: د.صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, بغداد 1982م .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) تحقيق: د.صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية, بغداد 1982م .
- شرح كافية ابن الحاجب, لبدر الدين ابن جماعة (ت733هـ), تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمد داود, دار المنار, د.ت.
- الفوائد الضيائية, ملا جامي (ت 898هـ), تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية- والاستاذ علي محمد مصطفى, ط1 1430هـ - 2009م, دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الفوائد الضيائية, ملا جامي (ت 898هـ), تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية- والاستاذ علي محمد مصطفى, ط1 1430هـ - 2009م, دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الكافية في علم النحو, (ابن الحاجب), جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر, تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, مكتبة الآداب, القاهرة, د.ت.
- الكتاب, أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ), تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون, ط3, 1408هـ - 1988م, مكتبة الخانجي, القاهرة.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, للعلّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري, تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الوجود- الشيخ علي محمّد معوّض, ط1, 1814هـ- 1998م, مكتبة العبيكات, الرياض.
- لسان العرب, ابن منظور, تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمح أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي, طبعة جديدة, دار الفكر, القاهرة.
- معاني النحو, فاضل صالح السّامرائي, ط2, 1423هـ - 2003م, شركة العاتك, القاهرة

- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب, أحمد بن محمد الرّصّاص, دراسة وتحقيق: أ.د.أحمد بن عبدالله السّالم, ط1, 1441هـ- 2020م, دار السلام للطباعة والنشر, مصر- القاهرة.
- الموشح على كافية ابن الحاجب, محمد بن أبي بكر الخبيصي (ت731هـ), دراسة وتحقيق: د.عصام درار الكوسي, الهيئة العامّة السورية للكتاب, دمشق، 2017م.
- الميزان في تفسير القرآن, للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي, ط1 1417هـ- 1997م, مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, بيروت- لبنان.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب, صلاح بن علي بن محمد ابي القاسم(ت849هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة, ط1, 1424هـ- 2003م, مؤسسة زيد بن علي الثقافية, صنعاء- الجمهورية اليمنية.
- النحو العربي أحكام ومعانٍ, الدكتور محمد فاضل السّامرائي,ط1, 1435هـ- 2014م, دار ابن كثير, بيروت- لبنان.
- النواسخ في كتاب سيبويه, حسام سعيد النعيمي, (د.ط),دار الرسالة للطباعة- بغداد، 1397هـ- 1977م.
- همع الهوامع في شرح جَمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السَّيوطي (ت911هـ), تحقيق: أحمد شمس الدين, ط1, 1418هـ - 1998م, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان .